المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

العدد (2025) السنة الثامنة - الخميس (27) كانون الثاني 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليـــوم في المدى

الـ"سي اي ايه" هرب قادة الحرس الجمهوري قبل ٢٠٠٣

□ متابعة / المدى

كشفت وثائق سرية جديدة أن المخابرات المركزية الأمريكية هربت عام ٢٠٠٣ عدداً كبيراً من كبار قادة الحرس الجمهوري إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر قاعدة "إنجرليك" بتركيا.
وبحسب وثائق ويكيليكس المسربة من مراسلات دبلوماسيي الخارجية الأمريكية فإن الـ"سي. آي. أيه" تمكنت قبل وقت قصير من حرب إسقاط نظام صدام من إقناع ٣٢٠ ضابطا من كبار القادة العسكريين العراقيين بالتخلي عن دعم صدام مقابل نقلهم مع عوائلهم إلى الولايات المتحدة.
وجاء في الوثائق أنه في مسعى لتفادي المقاومة العسكرية العراقية نجح الأمريكيون في عملية الإقناع، فقاموا بنقل ٣٢٠ من كبار قادة الحرس الجمهوري العراقي مع عوائلهم إلى الحدود العراقية. التركية سرا ومنها بحافلات مدنية إلى قاعدة "إنجرليك" الجوية الأمريكية في ولاية أضنه جنوبي تركيا.
وقالت ويكيليكس أن جهاز المخابرات الأمريكية تعهدت للقادة المذكورين وعوائلهم بتوفير حياة حرة كريمة في الولايات المتحدة مشيرة إلى أنهم ما زالوا يعيشون هناك بأمان.

البنك المركزي يجدد رفضه الارتباط بمجلس الوزراء

الشبيبي: نرفض رقابة الحكومة ومرجعيتنا البرلمان حصراً

□ متابعة / المدى

حذرت هيئات مستقلة من تبعات "خطورة" قرار المحكمة الاتحادية العليا ربطها بالحكومة، وانعكاسات ذلك على استقلالية عملها و"مستقبل النظام السياسي" في هذا البلد.
وقال محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي خلال لقائه رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي اليوم الثلاثاء أن تطبيق القرار "سيفقد العراق مسؤولية حماية أمواله وودائعه في الخارج".
وقد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في ١٨ كانون الثاني قرارا بربط البنك المركزي بمجلس الوزراء معللة ذلك بـ"غلبة الصفة التنفيذية على أعمال البنك ونشاطاته".
يشار إلى أن قرارات هذه المحكمة غير خاضعة للطعن.
وأكد الشبيبي أن "استقلالية البنك المركزي كانت وما تزال الضمانة الوحيدة لعدم خضوع الموارد المالية للبنك المركزي خارج العراق لإجراءات الحجز والمصادرة من قبل الدائنين الدوليين".
وليس بالإمكان معرفة حجم الأموال العراقية في الخارج على وجه الدقة لكن بعض المصادر تشير إلى إنها بحدود ستين مليار دولار.
وأصدرت المحكمة قرارها بناءً على استفسار من رئيس الوزراء نوري المالكي يعتبر أن ربط بعض الهيئات المستقلة ذات الطبيعة التنفيذية في عملها بمجلس النواب أمر لا يتفق مع اختصاص المجلس ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات.
لكن المصرف المركزي أكد أن "مرجعيته هي مجلس النواب لان الدستور ينص على أن يكون البنك المركزي مسؤولا أمام مجلس النواب. واستخدام هذه العبارة تأكيد على حصرية هذه المسؤولية بمجلس النواب دون غيره من السلطات".
وأضاف أن "علاقة البنك بالحكومة كما حددها القانون تقتصر على المشاورة والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والأمور ذات الاهتمام والمسؤولية المشتركة إضافة إلى تقديم المشورة".
وفي وقت لاحق، بحث النجيفي مع وفد مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات برئاسة فرج الحيدري قرار المحكمة أيضاً.

التفاصيل ص٢

وفد للسيد الفقيه هنأ الرئيس بإعادة الانتخاب

حسين الصدر: طالباني قلب فرضيات السلطة.. ورسخ مفهوم الدولة

□ بغداد / المدى

تلقى رئيس الجمهورية جلال طالباني رسالة من سماحة آية الله الفقيه السيد حسين السيد إسماعيل الصدر حملت تهاني السيد وتبريكاته لطالباني بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا للجمهورية.
واستقبل طالباني أمس الأربعاء وفدا يمثل الصدر، الذي أثنى على مواقف الرئيس في خدمة العراق والعراقيين ووحدة البلاد ومسيرتها السياسية الديمقراطية.
وأشار أعضاء الوفد إلى أن آية الله الفقيه السيد حسين الصدر الذي يكن التقدير والاعتزاز للمواقف النبيلة لرئيس الجمهورية يتمنى له موفور الصحة والموفقية وبما يخدم عملية بناء العراق ووحدته وأمنه وحريته.
وعبر رئيس الجمهورية عن ترحيبه الحار بأعضاء الوفد، مؤكدا الاعتزاز "بالمشاعر العظيمة التي طالما نلمسها من سماحة السيد، وهو ما يحملنا مسؤولية مضاعفة في أداء ما مطلوب منا من اجل العراق وديمقراطيته وحريته".
وقال أعضاء الوفد مخاطبين رئيس الجمهورية: "لقد أديتم دورا كبيرا منذ سقوط النظام السابق، وقبله دوركم المشهود في النضال ضد الدكتاتورية التي كنا معا في مواجهتها.. والآن فإن أملنا كبير في أن تواصلوا الجهود التي بذلتموها لترميم البيت العراقي، ومن ثم ترتيب العلاقات مع الدول العربية ودول الجوار التي لمسنا جهدكم الكبير من أجل استعادة العراق موقعه الحيوي في المنطقة والإقليم".
وبهذا الصدد أكد طالباني أن العراق قد تجاوز أزمة علاقاته مع الكثير من الدول المجاورة، وأن علاقاته الآن جيدة مع معظم دول الجوار والمنطقة وهي في طورها للتحسن مع بعض الدول الشقيقة التي لمسنا منها رغبة واضحة لتجاوز العقبات الماضية والشروع ببناء علاقات تعاون وتآخ بما يضمن مصالح الجميع.
وبشأن العمل الحكومي، أوضح الرئيس أن الفترة السابقة التي شهدت أزمة تشكيل الحكومة كانت في جانب منها مفيدة، حيث أوضحت تجربة الأزمة أن العراقيين وحدهم الذين يقررون حالهم، ووحدهم القادرون على حل المشاكل وتجاوز أزماتهم من دون أن يفرض احد إرادته على الجميع.
وجاء في رسالة السيد الصدر للرئيس أنه "من المعتاد أن تفرض السلطة الدائمة هيمنة تخضع الجماهير لها وتصادرهم فكرياً ومعنوياً تمهيداً لترسيخ خطابها المعلن لديمومة عجلتها وإضفاء مشروعيتها، لكن حواركم وعملكم الجاد في المجال العراقي قلب هذه الفرضية".
وأضاف أن الرئيس طالباني حوّل مفهوم السلطة إلى مفهوم الدولة، وان حرصه الدائم على إيجاد قواسم مشتركة وطنية بين الأطراف العراقية سمة بارزة في أطروحاتكم في التعاطي بالشأن الوطني والإنساني للعراق العزيز.

العراق يشتري ١٨ طائرة أميركية لتعزيز سلاح الجو

□ بغداد / هشام الركابي

قررت الحكومة أمس شراء طائرات أمريكية مقاتلة لتعزيز قدرات القوات الجوية العراقية.
وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في تصريح خص به "المدى" إن مجلس الوزراء في جلسته أمس وافق على شراء ١٨ طائرة أمريكية مقاتلة من طراز أف ١٦، وأضاف أن الحكومة تسعى إلى تعزيز القوات الجوية بأسلحة متطورة تكون قادرة على حماية أجواء البلاد.
وكان مصدر في وزارة الدفاع قد كشف عن عزم الوزارة لتطوير الأسطول الجوي عبر إدخال أنواع جديدة من الطائرات المتطورة والمتقدمة الأوروبية الصنع ومنها طائرات من نوع ميراج.
وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء الركن محمد العسكري إن عملية تسليح الجيش العراقي لا تتم حصرا مع الولايات المتحدة إنما هناك عقود موقعة لشراء أسلحة أوروبية الصنع.
وأضاف العسكري أن وزارة الدفاع تسلمت عددا من طائرات اليوروكوبتر الحديثة وهي حالياً في مخازن وزارة الدفاع في طور التجميع، مبينا أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد وصول دفعات منها وسيتم عرضها أمام وسائل الإعلام.
وأكد العسكري أن عملية تسليح الجيش العراقي مستمرة، وتابع بالقول لدينا أسطول جوي قادر على تنفيذ واجباته بالمهمات نفسها التي كان يؤديها الجيش الأميركي.

في مقابلة مع مركز أخبار مصر..

فخري كريم: فرصة إقامة نظام شمولي ضعيفة

□ بغداد / المدى

أكد كبير مستشاري رئيس الجمهورية فخري كريم أن التنوع الثقافي والاجتماعي في العراق سيحول دون تحول العراق إلى نظام شمولي مهما كانت توجهاته، مشيرا إلى أن نظام الحكم سيترسخ ديمقراطيا اتحاديا موحدا رغم كل مؤشرات المخاطر التي تحيق به.
جاء ذلك خلال مقابلة أجراها مركز أخبار مصر عبر الفضائية الرسمية مع كريم منتصف شهر كانون الثاني الجاري.
وفي المقابلة التي امتدت قرابة الساعة سلط كريم الضوء على مفاصل مهمة في العملية السياسية في العراق، خصوصا التحولات التي رافقت نتائج انتخابات السابع من آذار الماضي.
وذكر رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون أن العراق دخل بعد الانتخابات الأخيرة في نفق شبه مظلم، لكن حكمة العراقيين وفي إطار مبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني شاءت أن يلتقي الجميع حول طاولة مستديرة، ويندفعون إلى اتجاه تشكيل حكومة الشراكة وكذلك أن يتشاركوا في تجاوز هذه المرحلة، وهذا ما حدث.
وفي شأن آخر، أوضح كريم أن التنوع في البلاد هو عامل توحيد وليس انفصال، بيد انه أشار إلى أن العراق يمكن أن يتحول إلى نظام أو حكم إسلامي في هذا الاتجاه، غير انه استدرك: "مثل هذا الخطر غير موجود وإذا اندفع بهذا الاتجاه بحكم بعض القوى المتشددة والمتطرفة من الاتجاهين سنواجه هذا الخطر بترسيخ التنوع.
كذلك، تحدث كريم عن استقلالية القرار العراقي، وقال إن الخطوات والتوافقات بين طاولة القادة في إطار حل وطني خالص، تمكن من حماية الأزمة العراقية من التدخلات الخارجية.
وأضاف أن هذه التوافقات جرى تطبيقها بعد رفع الاجتثاث عن قيادات العراقية، على أساس استكمال عناصر المصالحة الوطنية.

نص المقابلة ص٣

أنباء عن صعوبة الدخول إليه بسبب "سرية عالية"

العدل: "سجن الشرف" تحت سيطرتنا.. ولا صحة للانتهاكات

□ بغداد / اياس حسام الساموك

نفت وزارة العدل وجود معتقلات سرية داخل المنطقة الخضراء، مشددة على أن سجن معسكر الشرف خاضع لسلطتها.
بينما تجنبت وزارة حقوق الإنسان وعبر المتحدث باسمها كامل أمين في اتصال هاتفي مع "المدى" التحدث عن هذا الموضوع، مكتفيا بالقول إن هذا الأمر تمت إثارته في أيام العطلة وان وزارته بصدد إصدار بيان في وقت لاحق.
وكانت صحيفة لوس انجلوس تايمز قد كشفت في تقرير نشرته الانتهاكات تعرض لها المعتقلون في معسكر الشرف التابع للواء بغداد الذي يأتمر بإمرة رئيس الوزراء نوري المالكي.
وكيل وزارة العدل لشؤون المعتقلات بوشو ابراهيم قال وفي اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، إن سجن معسكر الشرف خاضع لوزارته وان الحديث عن وجود انتهاكات داخله هو أمر غير صحيح كونه خاضعا إلى رقابة الحكومة سيما وزارة حقوق الإنسان فضلا عن الزيارات المتكررة التي تقوم بها المنظمات الدولية.
وأضاف إبراهيم أن هذا السجن يضم ٢٧٠ موقوفا على ذمة التحقيق في مختلف الجرائم الإرهابية والجنائية، نافيا أن يكون المعتقلون من فئة واحدة من الجرائم، موضحا أن الحديث عن وجود سجون تحت إمرة رئيس الوزراء نوري المالكي غير صحيح. إلا أن القيادي في الحزب الإسلامي محمد إقبال رجح أن تكون هذه التقارير صحيحة.
وأضاف إقبال وهو نائب عن تحالف الوسط في حديث لـ"المدى" انه ليس كل ما موجود في المنطقة الخضراء مباح لجميع النواب وان الحديث عن وجود الانتهاكات قد يكون قريبا إلى الصواب كونه تكرر لأكثر من مرة.
وبحسب مراسل الصحيفة الاميركية نيد باركر، فانه يتم احتجاز المعتقلين من دون محاكمة ويتعرضون لسوء المعاملة في سجن المنطقة الخضراء الذي تديره الوحدة الخاصة بإمرة مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي الأمر الذي أثار مخاوف لجان التفتيش الرقابية بشأن حقوق المعتقلين.
من جانبها انتقدت القائمة العراقية دور وزارة حقوق الإنسان في متابعة ملف المعتقلين كونها تخضع لنفوذ رئيس الوزراء وهو ما يمنع أن تقوم بعملها بالشكل الصحيح.
وقالت النائبة ميسون الدملوجي لـ"المدى" إن بقاء ملف متابعه المعتقلين لدى وزارة تخضع لمركزية الحكومة هو أمر غير صحيح كونها سوف لن تؤدي مهامها بالشكل الصحيح، مشددة على أن كل المعتقلين الموجودين في المنطقة الخضراء متهمون بالإرهاب وتعرضوا إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

فـــارزة

مجالس المحافظين على كراسيهم

□ علي حسين

أكثر الأشياء استخداماً في العراق عند السادة المسؤولين والتابعين والموالين لهم هي المصطلحات، والتي من كثرة ترديدها تحولت إلى عبارات لا لون لها ولا طعم ولا رائحة، ومن هذه المصطلحات "دولة القانون" التي يقابلها يومياً انتهاك للحريات وممارسات لا تمت إلى القانون بصلة وإجراءات تبعد الشعب عن جنة رضا السادة أصحاب دولة القانون.
لدينا أيضا "الهيئات المستقلة" و التي تحولت في مضمونها إلى مجموعة من المكاتب لا حول لها ولا سلطة بعيدا عن سلطة رئيس الوزراء ومستشاريه، ثم مصطلح "الحكومات المحلية" الذي تحول الى كابوس يطارد العراقيين في الشارع ومكان العمل والبيت ومعناه طبعا أن هذه الحكومات حرة في التصرف بمقدرات الناس وحياتهم وحاضرهم ومستقبلهم.
وأخيراً ساد مصطلح "الشفافية" فلا يكاد يظهر مسؤول حتى تقفز مفردة الشفافية من بين شفاهه الكريمة، والشفافية في عرفهم، التستر على سرقة المال، وتعيين الأقارب والأصحاب، وتحويل مؤسسات الدولة إلى مقاطعات عائلية .
ولأننا نعيش عصر الحكومات الرشيدة التي لا تهتم بأحد، وعندما تصدر قانونا جديدا لا تضع في اعتبارها تأثير هذا القانون على الناس، وعندما تختار وزيراً لا تفكر إذا كان سيعمل لصالح الوطن أم لصالح الحزب والأحباب.
وعندما يتفتق ذهن الساسة لاختيار المرشحين لمجالس المحافظات، لا يفكرون في أبسط المقومات التي يجب توافرها فيهم. فمثلاً هل يتأكدون أن هذا المحافظ له خبرة في مجال العمل المحلي أم لا؟ هل رئيس مجلس المحافظة قريب من الناس في أحيائهم الفقيرة ويقوم بحل مشاكلهم، أم يجلس وراء مكتبة ويتصرف مثلما يتصرف ولاة القرون الوسطى؟
للأسف أثبتت انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة عن أخطاء في الاختيار، حيث تمت وفقاً لتقديرات ومعايير بعيدة كل البعد عن أحوال الناس ومتطلباتهم.. وأصبح الأمر وكأن الاختيار لعضوية المجلس عبارة عن شهادة تقدير له على خدماته التي قدمها لكتلته السياسية، ليس المهم أن يعرف هموم الناس ومشاكلهم وماذا تحتاج المحافظة، المهم إنه يعمل ما تريده منه كتلته السياسية حتى لو كان على حساب المواطنين، والنتيجة أن بعض هؤلاء المحافظين قد يكونون متميزين في أعمال أخرى لكنهم اثبتوا فشلا ذريعا في إدارة المحافظات، والفشل نقرأه يوميا في عيون الناس وفي غياب الخدمات والفساد المالي والإداري والصفقات التي تعقد في الخفاء والمشاريع التي تتبخر أموالها في الهواء.
في الدول صاحبة التجربة الديمقراطية الحقيقية يتم اختيار مجالس المحافظات وفق شروط مهنية واعتبارات تتعلق بنزاهة المتقدمين لهذه المجالس ومعرفتهم الدقيقة لشؤون المحافظة، أما عندنا فأن كل عضو مجلس محافظة يجلس على كرسيه الوثير وهو يعلم أن أمامه أربع سنوات لا يمكن لأحد فيها إقصائه أو محاسبته، بل يمكن أن تتجدد له إذا حصل على رضا أولي الأمر، كل ذلك يجعل من هؤلاء مجرد موظفين لأحزابهم السياسية لا يهتمون إلا بتنفيذ أجندات معينة، وجني المكاسب والاستعداد لشراء الذمم للحصول على أربع سنوات أخرى، أما مشاكل الناس والسكن مع المزابل، ليس مهماً، غياب الخدمات والكهرباء لا يهم، الطرقات التي لا تصلح حتى لسير الحمير غير مهمة، البيوت التي تنام منذ الغروب على ضوء الفوانيس لاتهم احد، غياب البهجة والحياة وتحويل المدن إلى مدن أشباح ليس مهما.
المهم أن مرشح الحكومة يجب أن ينجح، ولذلك فقد تحولت مجالس المحافظات التي يرأسها مسؤولين حكوميين إلى مجالس لـ"المحافظين على كراسيهم" ، ولا عزاء للمساكين والفقراء والمحرومين من ابسط شروط الحياة الكريمة.